

والصحة او المرض فيهما او اختلافهما في اسلامها بعد موت الزوج او قبله
وفي الاختلاف بين القاضى الموعود وغيره وبيان ما خرج عن هذه القام
السابعة هل الاصل في الاشياء الاجرة او الخطر او التوقف وبيان شروط
الاختلاف **الثامنة** الاصل في البضاع التحريم وفيها مسائل المحرم
في الفروج وبيان الطلاق المبرم والعقود المبرم والمنع وبيان ما خرج
عنها وفيها بيان وطلعي التزويج اللاتي يجلبن الاذن من الروم والهند
وبيان ما خرج عنها في الفروج الا في مسئلة وفيها فاقعة الاصل
في الكلام بحقيقة وبيان ما فرع عليها وبيان ما يتحمل الصحة والفساد
وما يتحقق بالصحة وبيان ما اورد علينا مع جواربه وفيها خاتمة
فيها قواعد **الاولى** يستثنى من قولهم اليقين لانزول بالشك مسائل
الثانية بيان الشك والوهم والظن وعقاب الظن واكثر الرائي
الثالثة في بيان حلال الاستجمام وحيثه وما فرع عليه **الرابعة**
المشقة تجلب التيسير وبيان ان اسباب التخفيف سبعة السبق
والمرض والاراء والسيان وجمل العسر وعموم البلوى والتقص وفيه
بيان ما توسع فيه بالوصفة رحمة في العبادات وغيرها على هذه
الامة وما توسع فيه الائمة الاربعة وحقنا هذه القاعدة بقولهم
الاولى المشاق على صميمين وفيها تنبيه في الفرق بين رض الفروج
ورضاها **الثانية** ان تخفيفات الشرع انواع **الثالثة** ان المشقة
والمخرج انما يعتبران عند عدم النص **الرابعة** بيان قولهم انما ضاق
الارواح واذ الشق ضاق وبيان ما جمع فيه **الخاتمة** في من الضر
يزال وبيان ما استعمل عليه من ابواب الفقه ويتعلق بها قواعد **الاولى**

مما يخرج عن هذه القام

القاعدة في

الضرورات

الضرورات يخرج المحظورات **الثانية** ما يخرج للضرورة بعدة بعدة
ويقرب منها ما جاز له ذلك من غير ان يكون **الثالثة** العجز لانزال بالضرر
وبيان انها مقيدة لما قبلها وفيها بيان ما يتحمل فيه الضرر لخاصة
ضرر عام وبيان ما فرع عليها وفيها بيان ما اذا عارض ضرران او
مضرتان وبيان احكام من استعمل بيليين وبيان قولهم ذر الفاسد
اول من جلب المصالح وما يخرج عليها **القاعدة السادسة** **العاشر**
الحكمة وبيان ما فرع عليها من حدالة البحارى والماء الكثر والحصى
والعالم المفسد للصلوة وكون الشئ مكبلا او موزنا وصوم يوم النكاح
ويومين قبل رمضان وقبول الهدية للقاضي وجواز الاكل من الطعام
المقدم اليه بعد ان يصرح وبيان الايمان والتذوق والوصايا والارواق
عليها وبيان ما تنبت العادة به وبيان انها اما تغيب اذا اطردت او غلبت
لان ندرت وفيها بيان حكم الطالفة في المدارس وفيه بيان مساحة الامة
في كل شئ سويها للاستسنة او لزيادة اهلها وفيها بيان تعارض العرف
والشرع وتعارض العرف مع اللغة وبيان ما خرج عن قولهم الايمان
على العرف وبيان ان العادة المطردة تنزل منزلة الشرط ما تفرغ
عليه من استحقاق الاجرة بلا شرط اذا جرت العادة بان يعمل بالاجرة
فيه بيان العارية اذا شرط ضمها هل يصح اولا وبيان جواز ان يملك
وان لا يجب السؤال عند الشراء من الاسواق وبيان ان العرف الذي
تحل عليه لا ينافي القام بالمعاملة لا المتأخر وان لا يعترف في التعاليف والذ
والا فاق بره وفيه بيان ان الواجب ان شرط النظر في حكم المسلمين وكان
في زمنه شائعا ثم صار لان حثها به لكون لاولا وبيان ما اذا شرط

اعلى الحاجة تنزل منزلا
مما يخرج عن هذه القام
كأنف او خاصة